

«عوامل زعزعة الاستقرار» الآلية

لماذا تحدث أسعار الأغذية والوقود المرتفعة تأثيراً مزعزعا للاستقرار على الاقتصاد العالمى المتباطئ؟!

بطبيعة الحال بالنسبة لمصدرى السلع الأساسية، ولكنه عامل مثبت للاستقرار بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمى ككل.

إنها الأغذية والنفط

ولكن أسعار السلع الأساسية طفتت ترتفع فى الوقت الحالى بدلا من أن تنخفض. وتخلق الأسعار الأعلى ضغوطا تضخمية فى الكثير من الاقتصادات فى الوقت الذى ينبغي لها أن تنظر فى السياسات المضادة للاتجاهات الدورية. كما أن الأسعار الأعلى تضر بالفقراء مباشرة.

لقد أخذت أسعار النفط والفلزات والأغذية تتصاعد على مدى سنوات عديدة (انظر حديث صريح، فى مجلة التمويل والتنمية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧). ويعكس هذا الاتجاه، إلى حد ما، وجود طلب قوى من قبل الأسواق الناشئة، ولا سيما الإنجازات والأدواق المتغيرة لدى الطبقات المتوسطة الجديدة فى البلدان منخفضة الدخل فيما سبق. ومن المرجح أن تكون هذه الزيادة فى الطلب دائمة ويتعين أن يضاهاها استثمار أعلى فى إنتاج السلع الأساسية.

كما تعكس أسعار الطاقة والأغذية الأعلى على مدى السنوات القليلة الماضية سياسات فى الاقتصادات المتقدمة، ومن بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، تحاول تشجيع الوقود الحيوى من خلال الدعم ودرجة مشؤومة من الحماية. وتنشأ الصلة مع أسعار النفط لأن جهات الإنتاج الرئيسى والفرعى تشعر بأن الوقود الحيوى يجعل مستقبلها أكثر مدعاة للاستراتيجية ومن ثم يثبط الاستثمار. وتتمثل الصلة مع الأغذية ببساطة فى أن الأرض تستخدم بشكل متزايد فى إنتاج محاصيل تستخدم كوقود من أجل الآلات (بدائل للبنزين أو السولار) وليس من أجل الناس (سعر حرارية من أجل استهلاك البشر المباشر أو علف للحيوانات).

كما قام المناخ المعاكس، فى بعض الحالات، بدور فى هذا الشأن، وقد يكون ذلك مؤقتاً أو جزءاً من تحول أكبر فى الأنماط المناخية. ويجرى حوار أسر فى أستراليا، مثلاً، بشأن هذه القضية. ولا تزال سوق النفط مشدودة ومعرضة لقفزات كبيرة فى الأسعار بفعل شائعات عن اختلالات فى المعروض بسبب متغيرات تتراوح بين المناخ المعاكس إلى المخاطر السياسية فى شتى أنحاء العالم.

غير أن واقع الأمر يتمثل أيضاً فى أنه حدث خلال الأشهر الستة الماضية، مع تباطؤ الاقتصاد العالمى، تحرك فى أسعار معظم أنواع السلع الأساسية صعوداً بدلا من الهبوط - أى فعلت عكس ما نتوقعه فى العادة. فلماذا؟!

الاقتصاد مغرمون بمصطلح «عوامل تثبيت

علماء الاستقرار الآلية». ويشير هذا المصطلح

بصفة عامة إلى أى شيء يميل بشكل طبيعى

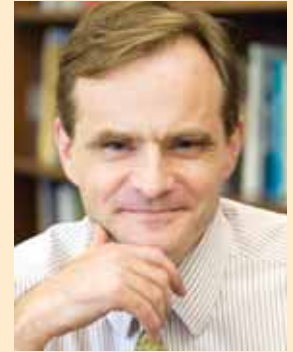
إلى التكيف، بحيث يعاوض تغييرات أخرى ويجعل النظام أكثر استقراراً. ومن النماذج الجلية لذلك إعانات البطالة. فمع تباطؤ اقتصاد ما وفقد الناس وظائفهم، فإن تأمين البطالة يزودهم بدخل بديل، وهو ما يساعد على إبقاء الاستهلاك أعلى مما كان ليكون عليه لولا ذلك. وتقوم ضريبة الدخل المتناقصة بدور مثيل عندما ينكمش الاقتصاد - مع حدوث أوجه عجز مالى أكبر نتيجة لذلك.

وتحدث هذه الأمور بدون أى تغيير فى القوانين: فهى مبيّنة فى النظام وتبدأ فى العمل آلياً. وهى أمور تبعث على الطمأنينة. إن يتم، إلى حد ما، معاوضة أى حركة صوب الانكماش آلياً بطريقة تؤدي إلى الانتعاش بطريقة طبيعية.

النسخة العالمية

ثمة عدد من عوامل تثبيت الاستقرار الآلية مبيّنة فى النظام الاقتصادى العالمى. ويتعلق أهم هذه العوامل بالكيفية التى يتفاعل بها هذا النظام عندما يتباطأ النمو فى اقتصاد رئيسى، مثل الولايات المتحدة. وينبغي أن يتمثل أحد الآثار فى انخفاض فى أسعار الفائدة طويلة الأجل. وقد انخفضت هذه الأسعار، إلى حد ما، منذ صيف عام ٢٠٠٧. وبمرور الزمن، ينبغي للأسعار الأقل أن تساند الاستثمارات وأن تساعد سوق الإسكان العالمية على العودة لطبيعتها على حد سواء.

غير أن عاملاً رئيسياً آخر لتحقيق الاستقرار تمثل تقليدياً فى أسعار السلع الأساسية. وعادة، فإنه مع تباطؤ الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات، ينخفض الطلب على السلع الأساسية - مثل النفط - وأسعارها. وهذه حقيقة راسخة لا خلاف عليها. ومن شأن الانخفاض فى أسعار السلع الأساسية أن يساعد على الحفاظ على القوة الشرائية، ومن ثم الطلب، أعلى مما كانا ليكونا عليه لولا ذلك فى الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة الأخرى. كما أن التضخم الأدنى يعنى توفير مجال أكبر لقيام بنك الاحتياطى الاتحادى فى الولايات المتحدة وغيره من المصارف المركزية بخفض أسعار الفائدة، ولقيام الحكومات، عند الاقتضاء، بزيادة إنفاقها المالى. وحدث انخفاض فى أسعار السلع الأساسية ليس بالخبر السعيد



سيمون جونسون
المستشار الاقتصادى ومدير دائرة
الأبحاث فى صندوق النقد الدولى

إن الاضطرابات المالية الراهنة تزيد من جاذبية السلع الأساسية كطبقة من الأصول. وعلى وجه الخصوص، فمع انخفاض الدولار في مناخ من انخفاض سعر الفائدة، فإن سنوى الفاعلية المالية تتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأساسية (بما في ذلك النفط)، على الأقل بالأسعار المقومة بالدولار. وثمة خطر بأن تصبح هذه التوقعات، على الأقل لبعض الوقت، ذاتية التحقيق بطريقة تجعل الأسعار «تتجاوز كثيرا» المستويات التي تتسق مع الثوابت الاقتصادية.

«لا نستطيع الاستثمار في حالة يعمل فيها استحداث الوقود الحيوى على زيادة عدم التيقن بشأن أسعار الوقود الأحفورى فى المستقبل»

ولذلك، فرغما عن أن الزيادة الحديثة العهد فى أسعار الطاقة والأغذية قد تكون مؤقتة إلى حد كبير، فإنها تمثل أيضا ضربة حقيقية جدا وسلبية بشكل كبير لأفقر سكان العالم الذين ينفقون أكثر من ٥٠ بالمائة من دخلهم على الغذاء والوقود. ورد الفعل الطبيعى للحكومات فى الأسواق الناشئة والبلدان النامية هو أن «تحتج» الزيادة فى أسعار الطاقة والأغذية العالميين – أى لا تمر الزيادة بالكامل وفورا إلى المستهلكين – وذلك لتجنب التأثير الباعث على الاختلال إلى حد كبير، ولا سيما ذلك الذى قد يسبب تدهورا مستفحلا فى مستويات معيشة الفقراء، مما يسفر عن أعمال شغب أو ما هو أسوأ. وتحتج الحكومة الزيادة فى الأسعار من خلال طائفة من التدابير، مثل تحديد الأسعار وفرض القيود على صادرات الأغذية. ومن بين النتائج الطبيعية لنجاح السياسات الاقتصادية الكلية على مدى السنوات القليلة الماضية فى الكثير من البلدان أن توافرت له القدرة على حجز زيادات الأسعار بأكثر من الماضى.

قد يبدو ذلك كله حميدا جدا. ولكن إذا ما أخذناه فى جملته، فإن القوى التى نشهدها هنا أفرزت نحو ٥٠ بالمائة من الزيادة فى أسعار الأرز حتى الآن فى السنة الحالية. وهذه صدمة عالمية كبرى ويقع أكبر تأثير لها على كاهل الفقراء.

كل الأمور متصلة ببعضها

وعلاوة على ذلك، تغذى التحركات المبالغتة فى العملات الرئيسية ما يحدث من زيادات فى أسعار السلع الأساسية. وعلى وجه الخصوص، فأخيرا، ومع انخفاض قيمة الدولار، ارتفعت أسعار النفط. وفى هذا السياق، ينبغى أن تساعد الدعوة الحديثة العهد التى وجهتها مجموعة السبعة من البلدان الصناعية الكبرى بشأن إيجاد سوق للنقد الأجنبى لتجنب التجاوزات الباعثة على الاختلال. غير أن التضخم فى الولايات المتحدة طفق ينخفض مع تباطؤ الاقتصاد، فى حين لا يزال البنك المركزى الأوروبى قلقا بشأن التضخم مع تواصل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وهكذا فإن من غير المرجح أن يحل التدخل المنسق فى إطار السياسات النقدية المتباينة أى شيء، أو حتى أن يحدث أصلا.

فإذا ما طبقنا منطقا مماثلا، فهل يبدو نهج موحد إزاء التدخل فى أسواق سلع أساسية متجاوزة الهدف معقولا؟ من المتيقن أن القطاع العام له حق ومسؤولية إبلاغ القطاع الخاص بشفافية كلما شعر بأن السوق ذهبت إلى أبعد مما ينبغى وبسرعة أكبر مما يجب – ما يسمى «الإقناع للتأثير على السلوك». ولكن هل يستطيع القطاع العام أن يساند مثل هذا التحذير بإجراءات سياسية لها مصداقيتها؟

من الصعب رؤية ذلك يحدث. إن لا يوجد لسوق السلع الأساسية مكافئ للمصارف المركزية مستعد للتدخل فى سوق النقد الأجنبى – تذكر أن تلك المصارف تتحكم فى نهاية الأمر فى المعروض من النقود على جانبى السوق. والقطاع العام فى بعض البلدان لديه احتياطات استراتيجية من بعض السلع الأساسية، ولكن ليس لديه رصيد كبير بالنسبة لتدفقات التجارة العالمية.

وعلى أى حال، كانت الإجراءات الحديثة العهد التى اتخذتها الحكومات فى كافة أنحاء العالم مزعومة للاستقرار بأكثر من هذا – على وجه الخصوص فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الصادرات من الأغذية الأساسية. وتميل تلك القيود إلى إيقاع الفوضى فى التجارة العالمية، ورفع الأسعار، وربما تقضى إلى البيع والاكتناز بدافع الذعر.

وسوق السلع الأساسية الوحيدة التى يتيسر فيها التدخل العام هى سوق النفط. فهذه السوق بها جهات منتجة قوية تملك قوى السوق، وقد يكون التدخل عند نقطة ما فعالا. وعلى كل حال، فإن أسعار النفط المرتفعة جدا تنزع إلى إثارة مشاكل اقتصادية عالمية كبيرة (التضخم، أو الانكماش أو الكابوس الكبير: الكساد المقترن بالتضخم)، وتميل المشاكل الكبيرة إلى أن تقضى إلى عمليات تباطؤ عالمية وأسعار منخفضة جدا للنفط. والمؤكد أن مثل هذا السيناريو الشديد التطرف ليس فى صالح منتجى النفط.

ثلاث قنوات

وعلى العموم، يمكننا أن نفكر فى التصدى لقضية أسعار السلع الأساسية من خلال ثلاث قنوات على الأقل – أو من منظور تغييرات فى السياسات يمكن القيام بها فى ثلاثة أنواع من البلدان على الأقل. فالبلدان الثرية تستطيع أن تحسن (أو تقلص) سياساتها بشأن الوقود الحيوى بواسطة تخفيض الدعم أو تقليل الحماية، ويستطيع منتجو النفط أن يلتزموا بإضافة قدرة إضافية، وتستطيع البلدان متوسطة الدخل أن تصحح آلياتها الداخلية للتسعير الداخلية، وأن تتحرك صوب الدعم الموجهة.

ولا نستطيع الاستثمار فى حالة يزيد فيها استحداث الوقود الحيوى عدم التيقن بشأن أسعار الوقود الأحفورى فى المستقبل، ومن ثم تثبيط الاستثمارات فى الطاقة فى كل من البلدان المنتجة والمستهلكة، وهو ما يمكن أن يؤدى بدوره إلى قفزات كبيرة فى الأسعار تتجنب البلدان النامية تمريرها إلى مستهلكيها. لقد بنينا نظاما عالميا للطاقة مزودا بعوامل آلية تزعزع الاستقرار وهذه ليست بالفكرة الطيبة.

عمل محفوف بالمخاطر

كما يتعين علينا أن نغير نهجنا تجاه تخفيف حدة المخاطر والتأمين ضدها على مستوى الزراعة والبلدان فرادى. ويجرى اتخاذ خطوات لها شأنها فى أرجاء العالم لتعزيز التأمين ضد الكوارث واستحداث أسواق قوية للمعاملات الآجلة. ومن الممكن أن تساعد هذه الخطوات إلى حد كبير فى طمأنة الزراع بأنهم إذا ما قاموا باستثمارات (تستند إلى أسعار اليوم) فيوسعهم المحافظة على أسعار السلع الأساسية على ما هى وحصد الجوائز.

وينبغى لنا أن ننظر فى تبني فلسفة مماثلة للتعامل مع الصدمات – بما فى ذلك إجراء تغييرات فى أسعار النفط والأغذية تؤثر على الواردات، علاوة على حجم الصادرات – على مستوى الاقتصاد الكلى. وينبغى أن تشعر البلدان بمزيد من الثقة بأن التمويل سيكون متاحا عندما تمس الحاجة إليه، وذلك على أساس ثوابتها السلمية المتوسطة الأجل فحسب، ووجود صدمات سلبية يمكن قياسها. إن التأمين له مغزى بالنسبة لسيارتك وبيتك، فلماذا لا يكون له ذلك بالنسبة لبلدك؟